مناخ الدولة الريعية و تناقضات السياسة العامة في الجزائر

The rentier state climate and the contradictions of public policy in Algeria

صديقي رفيق

جامعة مولود معمري- تيزي وزو، (الجزائر)

Email. rafik1987seddiki@gmail.com

تاريخ الارسال:2019/04/12 *تاريخ القبول:2019/07/17*

ملخص: تعكس السياسة العامة في أية دولة مجموعة من خصوصيات البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، فهي بذلك نتاج بيئتها، كما توصف السياسة العامة في الدولة الريعية على أنها نابعة من خصوصية المناخ الريعي بمفهومه الواسع، و تعكس تصرفات الحكومة تجاه بيئتها التي توصف بحالة توزيع العائد الريعي على المجتمع بآليات متعددة. تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية القائمة على اقتصاد يرتكز على تصدير المحروقات، فيلعب البترول دور المحدد الرئيسي للإنفاق العمومي و مسار السياسات التنموية، بحيث يكون الإنفاق الحكومي توسعي في حالة ارتفاع العائد النفطي، بينما يكون في حالة تقشف في حالة تراجع العائد الريعي، كما توصف أيضا السياسة العامة بجملة من التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الريع، الدولة الريعية، الاقتصاد الريعي، السياسة العامة، الانعاش الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف جال ; Q28

Résumé : La politique publique –dans tous les Etats- reflète un ensemble de caractères de l'environnement politique, social, économique, et culturel, ce qui il fait d'elle le fruit de son propre climat. Dans les Etats rentiers, la politique publique déterminé par la logique de la rente, comme elle reflète la relation entre le gouvernement politique avec les couches sociales, se caractérise par la distribution de la rente par les déférentes canalisations. L'Algérie considéré comme Etat rentier depuis les années soixante-dix, possède une économie qui repose sur l'exportation des hydrocarbures, est la source importante pour les dépenses publiques et le moteur du développement. Pratiquement la dépense publique soit dans la cadence intensive au moment où la rente pétrolière s'accumule dès les caisses de l'Etat, par contre elle prend la voie extensive lors de la baisse des prix du baril, par conséquent la politique publique en Algérie se caractérise par des contradictions socio-économiques.

Les mots clés : rente, Etat rentier, économie rentière, politique publique, relance économique, Algérie.

Jel Classification : Q28;

مقدمة

عرف النظام الحاكم في الجزائر بتناقضاته على مستوى البيئة الاجتماعية و الاقتصادية طيلة فترة السبعينيات و إلى غاية منتصف الثمانينيات، حيث شرعت النخبة الحاكمة في تلك الفترة في تأميم أملاك الدولة من جهة و مباشرة سياسة تنموية قائمة على توزيع العائد الريعي الآتي من المحروقات بداية من سنة 1973 في ظل سياسة اجتماعية لاعقلانية مرتكزة على مبادئ التعليم و الطب المجانيين، دعم الأسعار و المواد الاستهلاكية...الخ، كما عمل على ضخ الريع النفطي للاستثمار العمومي الموسع إلى غاية منتصف الثمانينيات أين بدأت تظهر سلبيات السياسة التنموية الاشتراكية كلفت النظام الحاكم البحث عن آليات أخرى لدعم مشروعيته و استمرارية.

لقد كانت أزمة تراجع أسعار المحروقات سنة 1986 كمنعرج حاسم أمام خيارات النظام السياسي القائم على الشعبوية و الزبونية لشراء مشروعيته، فتمثلت فترة نهاية الثمانينيات بداية التحولات في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تبنى دستور 1989 التعددية السياسية و الانفتاح في المجال الاقتصادي، غير أن أزمة مشروعية النظام السياسي استمرت خاصة في منتصف التسعينيات أين عرفت الجزائر أزمة حادة متعددة الاتجاهات (أمنية، مالية اقتصادية، اجتماعية، سياسية ديبلوماسية..الخ) حيث تحملت الجبهة الاجتماعية نتاج التناقضات و خيرات النظام السياسي منذ الاستقلال إلى التسعينيات مع الإفرازات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي.

مع تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية مع مطلع الألفية الثالثة، و تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، كنتيجة ارتفاع العائدات الريعية، شرعت الحكومة في ضخ مبالغ ضخمة تمثلت في الاستثمار العمومي الموسع تحت تسمية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014.

الإشكالية: **ما هو واقع السياسة العامة في الجزائر في ظل ارتفاع العائدات الريعية منذ مطلع الألفية الثالثة؟**

I. ماهية الريع و الدولة الريعية

يعد مفهوم الريع من المفاهيم التي تناولها فكر الاقتصاد السياسي منذ ظهور "المدرسة الفيزيوقراطية" في القرن الثامن عشر، و على رأسها المفكر الفرنسي "كسناي" (1694-1774)، حيث تناولت المدرسة مفهوم الريع العقاري[1]، في حين ظهر مفهوم الدولة الريعية في سبعينيات القرن الماضي في الدراسات العربية التي قدمها كل من "مهداوي"، "حازم الببلاوي"، "خالد النقيب"..الخ.

[1] J.L GUIGOU, La rente foncière :Les théoriers et leur évolution depuis 1650, ECONOMICA, Paris, 1982, p61.

أولا: مفهوم الريع

يعرف الريع في القاموس العربي على أنه النماء و الزيادة، فهو يختلف عن معنى الإيجار الذي ينطبق على القيمة التي يطالب بها مالك الأرض عن استغلال عقاره ممن يريد الانتفاع منها[2]، فالمعنى الاقتصادي (حسب المدرسة التقليدية) يشير إلى دخل مالك الأرض أو أجرة استخدام الأرض من قبل مالكها[3].

لقد اهتم الاقتصاديين منذ القرن18 بمفهوم الريع، إذ يعتبر "أدام سميث" أول من فرق بين الريع و الأجر، فالريع حسبه يدخل في تكوين الأسعار بشكل يختلف عن الأجور و الأرباح[4]، فالريع حسب "أدام سميث" يشير إلى الدخل الذي يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع.[5]

أما "كارل ماكس" فقد لفت النظر إلى الريع من خلال ما أطلق عليه "بالرأسمالية الريعية"، حيث كان يقصد بها ظاهرة اقتصادية، اجتماعية يصف من خلالها الطبقة الرأسمالية الغير منتجة بالمفهوم الاقتصادي، فدخل هذه الطبقة لا يأتي من إنتاج السلع و البضائع بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل العقارات المؤجرة، كذلك الأسهم و السندات.[6]

غير أن من أعطى لمفهوم الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو الاقتصادي "دافيد ريكاردو" في كتابه المعنون "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب"، فالريع حسبه هو الدخل الإضافي من الأراضي الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة مما يتجاوز فائدة الأراضي الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل و رأس المال.[7]

ثانيا:مفهوم الدولة الريعية

حملت مختلف التحليلات التي تمحورت حول الريع و الدولة الريعية خلطا بين مفهوم الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي، غير أن المفهومان يحملان جملة من الاختلافات.

1-تعريف الاقتصاد الريعي

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد دولة ما على استغلال مورد طبيعي كالنفط، الذهب و غير ذلك من الموارد الطبيعية، يكون اقتصاد ذلك البلد في الغالب رخويا، إذ يعتمد على

[2] عدنان الجاني، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، ط1، بغداد، 2016، ص11

[3] إبراهيم غسان، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا،(بدون مصدر) ص2.

[4] محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،العدد10،بغداد،2010، ص9.

[5] إبراهيم غسان، نفس المرجع السابق، ص2.

[6] عدنهن الجاني، الدولة الريعية و الديكتاتورية، دراسات عراقية، ط1، 2013، ص6.

[7] نفس المرجع.

المبادلات التجارية و ينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، فهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أهمية كبيرة.[8]

يعرف الاقتصادي العراقي "الدكتور صبري زايد السعدي" الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تتملكه الدولة كليا، و تكون نسبة مساهمة العائدات الريعية في الاقتصاد الوطني بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى (الصناعة و الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، فالإرادات الريعية تمول النسبة الكبيرة من الاستثمار العام بنسبة تفوق 50% من الإنفاق الحكومي في الميزانية السنوية الاعتيادية، كما أن قيمة الصادرات الريعية (النفط) تتعدى 50% من مجموع كل الصادرات، لذلك ففي حالة مساهمة القطاعات الغير إنتاجية (الريعية) ب40%من الناتج المحلي لبلد ما عندها يوصف اقتصادها بالاقتصاد الريعي.[9]

2- تعريف الدولة الريعية

يعتبر مفهوم الدولة الريعية من أبرز الإسهامات التي قدمتها منطقة الشرق الأوسط لحقل العلوم السياسية، فلقد ظهر خاصة و لأول مرة في دراسات الباحث الاراني "حسين مهداوي" مع مطاع السبعينيات تحت عنوان "نمط و مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية- حالة ايران1970"، ثم تلتها دراسات عديدة في المنطقة العربية و الغربية في سنوات الثمانينيات ومطلع التسعينيات.[10]

يرمي مفهوم الدولة الريعية إلى تحليل العلاقة القائمة بين الدولة و المجتمع[11]، فمفهوم الدولة الريعية لا يوحي إلى تحليل اقتصادي فحسب، و إنما مفهوم يلتمس جميع زوايا المجتمع، فهي علاقة قائمة بين السلطة و البيئة المحيطة بها.

يعرف "حسين مهداوي" الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي تقتات على عائدات من الخارج، و ذلك من خلال تصدير الموارد الأولية الخامة أو من تقديم خدمات إستراتيجية (كدفع ضريبة المرور من قناة السويس في مصر مثلا) أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج، فالدولة الريعية حسب "مهداوي" تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج و العمل، فهذه المقاربة تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعا خارجيا تتقاضاه هذه البلدان عن طريق تأجير أراضيها للشركات النفطية، فهو ريع خارجي غير مكتسب و لم يتولد من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، فالدولة التي تعتمد في معاشها على عائد الريع الخارجي هي دولة ريعية.

---

[8] صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن و العراق،بغداد، 2013، ص4.

[9] صبري زايد السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، دار المدى للثقافة و النشر، ط1، بغداد، 2009، ص43.

[10] Fatiha TALAHIT, La rente et l'Etat rentier recouvre-ils la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ? Tiers Monde 210, 2012 /2, p144.

[11] محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص7.

كما انتبه "مهداوي" في تطبيقه لمفهوم الدولة الريعية هي أن الإسهام الأساسي لقطاع الريعي في عائدات حكومات الدول (خاصة المصدرة للبترول) من الإقدام على تبني سياسات عمومية ضخمة دون الحاجة لفرض الضرائب، و دون الوقوع في فخ عجز ميزان المدفوعات، كما تعاني منها الدول النامية التي لا تمتلك ثروة طبيعية، كما يرى"جياكومو لوشياني" فان احد أهم النتائج المستخلصة من مفهوم الدولة الريعية هو أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، ذلك انه لا يرى من حقه المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، فهذه الأخيرة نجحت إلى حد كبير في التخلص من وشائجها المدنية، و ما يفسر استقلالية الدولة عن المجتمع هو العائد الريعي الضخم المدفوع مباشرة للدولة (السلطة الحاكمة).[12]

يربط "حازم الببلاوي" ما توصل إليه "حسين مهداوي" في تعريفه للدولة الريعية بمفهوم القبلية حيث يرى أن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء و الإخلاص عن طريق توزيع الدولة للمنافع و المنح لأفرد مجتمعها، فهي كوسيلة لشراء الشرعية من خلال الإنفاق العام بطرق مختلفة سواء بالمنح النقدية، بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة، و بوسائط مؤسساتية من خلال خدمات دولة الرفاه، بداية بالتعليم المجاني و الرعاية الصحية وصولا إلى دعم شبه كلي لأسعار الكهرباء و الماء و السكن، بالإضافة إلى ذلك يرى "الببلاوي" أن التوسع في التنظيم البيروقراطي و الاقتصادي يتيح فرصا أكثر حيازة للرضاء الجماهيري من خلال توفير الوظائف و تدبير القروض و إمكانية الدخول في مناخ واسع من الأنشطة الرابحة.[13]

يوسع "الببلاوي" مفهوم الدولة الريعية ليشمل المجتمع الريعي، الذي يتميز بما يطلق عليه "بالعقلية الريعية" (la culture rentière) التي تؤدي في هذه المجتمعات بكسر العلاقة و الميل إلى العمل و المكافأة على أدائه ، ففي الثقافة الريعية المكافأة هي كسبا غير متوقع و ليس كثمرة للعمل الشاق المتواصل فهي غير مضمونة بل و انتهازية.[14]

كذلك يرى "حسين توفيق إبراهيم" أن هناك ما يطلق عليه بالدول "شبه ريعية" التي تعتمد في جزء من عائداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية، كالعائدات التي تحصل عليها نتيجة لموقعها الجغرافي الاستراتيجي و دورها السياسي في إقليم معين، الإرادات السياحية، و المعونات الخارجية التي تحصل عليها، فضلا عن التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الخارج.[15]

---

[12] محمد عز العرب، مرجع سابق الذكر، ص11.
[13] نفس المرجع، ص 12.
[14] نفس المرجع، ص12.
[15] نفس المرجع، ص13.[15]

كثيرة هي الاتجاهات التي قدمت تعاريف و مفاهيم حول مصطلح الدولة الريعية، فمنها ما تركز على الجانب الاقتصادي البحت، كما نجد من يركز على الجانب السياسي (السلطة)، غير أن أغلب التفسيرات التي قدمت حول مفهوم الدولة الريعية تشترك في عناصر أساسية و محورية.

لقد طور "حازم الببلاوي" مفهوم الدولة الريعية و شخص أربعة خصائص أساسية تشترك فيها هذه الأخيرة في الوطن العربي وهي:[16]

- ✓ العائدات الريعية (النفط، المعادن، الغاز..) هو الدخل السائد في اقتصاديات الدول الريعية (أكثر من 40% نسبة المساهمة في الدخل الخام).
- ✓ تأتي العائدات الريعية من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاعات إنتاجية قوية.
- ✓ تكون الدولة هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي.
- ✓ تشكل اليد العاملة المشغلة في إنتاج الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

فالاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و يفترقان في نسبة مشاركة السكان في توليد الريع و الجهة المتحكمة في توليده، ففي الدول الريع النفطي يكون العمل في استخراج الريع من طرف عدد محدود من السكان الناشطين و يؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل و هي النخبة الحاكمة (السلطة السياسية)، في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية مثل "سنغافورة" من أغلبية السكان، ففي هذه الحالة نكون أمام اقتصاد ريعي و ليس الدولة الريعية، فالاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية، لكن الدولة الريعية تولد اقتصاديا ريعيا حتما من خلال تدوير العائدات الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

II. أثر العائدات الريعية على السياسة العامة في الجزائر 2000-2014.

عرفت بداية الألفية الثالثة تحسن وضعية الاقتصاد الكلي للجزائر كنتيجة ارتفاع سعر البرميل في الأسواق الدولية، مما زاد دعم استمرارية السياسة اللاعقلانية في الجزائر، حيث شرع الحكومة في تطبيق سياسة الإنفاق العمومي الموسع بداية من سنة 2001 و التي عرفت بسياسة الإنعاش الاقتصادي المستوحاة من النظرية الكنزية، كهدف لإعادة بعث النمو الاقتصادي و القضاء على البطالة التي سجلت نسب قياسية مع نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (29%)، سمحت هذه المرحلة بإعادة بروز خصوصية الدولة الريعية في الجزائر بعودة النظام السياسي إلى التحكم في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بضبط المجتمع بالتوزيع الريعي أمام زيادة المداخيل الريعية للمحروقات.

أولا: ارتفاع العائدات الريعية للدولة 2000-2012: (مظاهر المرض الهولندي)

[16] عدنان الجاني، الدولة الريعية و الديكتاتورية، مرجع سابق الذكر، ص2.

شهدت الفترة الممتدة من مطلع الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2012 زيادة العائدات الريعية للدولة الجزائرية وذلك لسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

تلعب المحروقات دور المحرك الاقتصادي في الجزائر منذ السبعينيات، كما اتستمر تبعيته طيلة عقود من الزمن، فارتفاع إجمال الصادرات في بداية سنة 2000 كان نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات مما جعل اتجاه الحكومة نحو استغلال قطاع المحروقات بشكل واسع خلال هذه الفترة تراوحت بين 97 % و 99 %، و هوما يفسر التبعية الشبه كلية للجزائر لقطاع المحروقات.

لقد مثلت إيرادات الجباية البترولية نسب عالية مقارنة بالجباية العادية طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، حيث ارتكزت الموازنة العامة بشكل مفرط على الجباية البترولية، فترتفع إرادات الدولة على حساب ارتفاع سعر البرميل وبالتالي إرتفاع العائدات البترولية، فيظهر ذلك خلال الفترة المدروسة من 2000 إلى 2012، حيث شهدت سنة 2000 مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بنسبة 76،8% عندما بلغ متوسط سعر البرميل 27،6 % دولار/برميل[17].

وعليه تشكل الجباية البترولية نخاع إيرادات الدولة في ظل انخفاض إسهام القطاعات الإنتاجية، وارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي وعدم اهتمام الدولة بلم عائدات الجباية العادية.

تعكس الموازنة العامة في الجزائر خصائص الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حيث بلغ نصيب الجباية البترولية كمتوسط الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2012 نسبة 67،98% من الإرادات الحكومية، سجلت عائدات الريع النفطي منذ مطلع الألفية الثالثة أرقاما قياسية (خاصة من سنة 2004 إلى 2008)، ما أدى بالدولة إلى تنفيذ برامج إنفاقية واسعة والتي اصطلح عليها بسياسة الإنعاش الاقتصادي المستوحاة من النظرية الكنزية* "سياسة الميزانية".

ثانيا: برامج الإنفاق العمومي الموسع: سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001إلى 2014:

تطبق السياسة الكنزية في فترات الركود الاقتصادي (كما في أزمة 1929) في الأنظمة الليبرالية ذات إنتاج صناعي وفلاحي، فتدخل الدولة يهدف إلى ضخ الأموال لإعادة بعث الإنتاج ورفع النمو لامتصاص البطالة الناتجة عن الركود، وذلك يكون لفترة قصيرة المدى.

في الجزائر طبقت سياسة الميزانية الكنزية بداية من سنة 2001 عن طريق ضخ الدولة لنسب ضخمة في الاستثمارات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 PSRL:** سعت الحكومة من وراء هذا البرنامج إلى تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة سنوية تتراوح في 5 % من أجل تقليص البطالة وذلك بخلق 850 ألف منصب شغل طيلة الفترة الممتدة من 2001-2004.[18]

[17] بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2003، 2006، 2008، 2011، 2013.
[18] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 7 مليار دولار، استهدفت الحكومة من خلاله خاصة مشاريع الهياكل الكبرى.

2- **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: PCSCE)**خصص لبرنامج التكميلي ما قيمته 150 مليار دولار (مع حساب البرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا) استهدفت جميع القطاعات، خاصة قطاع السكن (مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية)، القطاع الصحي (إنشاء 17 مستشفى جامعي، 55polycliniques)، توسيع الاستفادة من الغاز الطبيعي لمليون عائلة، و400 ألف منزل تستفيد من إيصالها بالكهرباء، 1280 وحدة محلية تستفيد من الماء الصالح للشرب، الاستثمار في الهياكل القاعدية أهمها خاصة طريق شرق غرب، السدود، الهياكل البداغوجية...إلخ.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 :(PCCE) جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامجين السابقين وذلك من حيث طبيعة المشاريع والأهداف التي سعت الحكومة لتحقيقها، ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ بقيمة 21،214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار تستهدف قطرين أساسيين: [19]

- يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (الهياكل القاعدية) بمبلغ 130 مليار دولار.
- تضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدر بـ 156 مليار دولار.

ما يلاحظ من خلال هذه البرامج التوسعية التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2000 هو أنها تعكس مدى ارتباط السياسة المالية للجزائر بسعر البترول، فكلما زادت الجباية البترولية المحصلة توسعت وتضخم في الإنفاق العمومي للحكومة.

غير أن الكثير من الاقتصاديين ينظرون إلى مثل هذه البرامج أنها برامج ارتجالية يتخذها النظام السياسي دون الأخذ بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فهي بذلك ما هي سياسات إنفاقية تخدم استمرارية المنظومة السياسية القائمة على الريع النفطي.

وفي هذا السياق يرى عبد الحق لعميري في كتابه « la décennie de la dernière chance » أن السياسات الميزانية الموسعة (الإنعاش الاقتصادي 2010-2014) التي تبنتها الجزائر تحت رضا أغلب النقابات، منظمات أرباب العمل والأحزاب السياسية الموالية للسلطة والكثير من منظمات المجتمع المدني، لم تأخذ برأي المختصين والباحثين والمراكز المخصصة في الشؤون

[19] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد2، ورقلة، 2012، ص 148.

الاقتصادية والاجتماعية، و من ابرز التناقضات التي يمكن الإشارة إليها والمستخلصة من تجربة الأخذ بالسياسة الكنزية في الجزائر ما يلي:[20]

- أن السياسة الكنزية تعالج الأزمة الظرفية الناتجة من الركود الاقتصادي (أزمة 1929، أزمة البنوك في الولايات 2009...) إذ يكون تتدخل الدولة بضخ المال العام في البنوك والقيام باستثمارات واسعة لمدة قصيرة من الزمن تتراوح بين سنتين إلى خمسة سنوات على الأكثر لتشجيع الطلب على الاستهلاك والاستثمار في آن واحد الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي امتصاص البطالة الناتجة عن أزمة الركود الاقتصادي، غير أن الجزائر انتهجت السياسة الكنزية خلال أكثر من عقد من الزمن (2001-2014) الشيء الذي سينتج نتائج وخيمة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بمجرد تقهقر سعر البترول.

- يتطلب من تنفيذ السياسة الكنزية مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المناخ الاقتصادي الاجتماعي، حيث يجب أن يكون المورد البشري ذات فعالية، أن يكون الحكم ذات رشاده عالية، عموما فيطلب تنفيذ السياسة الكنزية في البلدان ذات وضع اقتصادي ليبرالي وليس في الدول السائرة في طريق النمو التي تعاني من مشاكل هيكلية كنقص فعالية الدولة والقطاع الاقتصادي... إلخ.

لقد خصصت الجزائر ما يتعدى 500 مليار دولار طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014 بإعلان الحكومة على تنفيذ السياسة الكنزية، مثلت نسبة الإنفاق العمومي ما قيمته 33 % من الناتج الوطني خارج المحروقات كمتوسط سنوي طيلة الفترة التي زامنت تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) لتكون الجزائر أكبر بلد في العالم الذي استطاع ضخ هذه النسب الموسعة لإنعاش الاقتصاد.[21]

مما سبق يتبين مدى ارتباط الإنفاق العمومي للدولة في الجزائر بعائدات الجباية الريعية المرتفعة بلإرتفاع سعر المحروقات، فالجزائر ضمن الدول الريعية النفطية القائمة على الاستثمار التوسعي بعد ارتفاع العائدات النفطية، فلقد عرفت منذ أواخر الثمانيات بتبني سياسة تقشفية التي استمرت إلى نهاية التسعينيات نظرا لتراجع عائداتها من المحروقات جراء الأزمة النفطية سنة 1986، غير أن بمجرد تحسن أسعار النفط نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة شرعت الدولة في ضخ الأموال العامة في مشاريع ضخمة بإعلان الحكومة عن هدفها الرئيسي لهو رفع معدلات النمو بتطبيق السياسة الكنزية و امتصاص البطالة الخانقة.

III. مدى فعالية السياسات العامة في الجزائر 2000-2014

[20] Abdelhak LAMIRI, La décennie de la dernière chance ; émergence ou déchéance de l'économie algérienne ? Chihab edition, Algérie, 2013, p78.
[21] Idem, p79.

حملت السياسات العامة جملة من التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية كنتيجة ارتباطها بالمنطق الريعي في رسم السياسات العامة للحكومة الجزائرية.

أولا: النفط محدد محوري للناتج الداخلي الخامPIB 2000-2012:

من خصائص الدولة الريعية النفطية أن تكون مساهمة قطاع المحروقات ما قيمته 40 % من الناتج الداخلي الخام وكذلك من أعراض المرض الهولندي حسب نظرية كوردن التي تؤدي إلى تراجع قطاعات التبادل التجاري(الصناعة والفلاحة)، أو ما يعرف بظاهرة اللاتصنيع بسبب زيادة اعتماد الدولة على قطاع خارجي واحد عند ارتفاع سعرها في السوق الدولية ومباشرتها سياسة إنفاقية توسعية مما يؤدي إلى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات و قطاع البناء.

يعتبر قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري حيث قدرت متوسط مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 بنسبة 39،14 %، فهو بذلك المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ما يبرهن فرضية الدولة الريعية في الشأن الاقتصادي حسب نظرية الدولة الريعية، إذ تحققت النسبة المشار إليها (في حدود 40 % من PIB)، خاصة في الفترة الممتدة 2006 إلى 2008 كنتيجة تسجيل سعر قياسي للبترول في الأسواق العالمية.

- عرف قطاع الخدمات نمو معتبر حيث قدرت متوسط مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ما نسبته 31،28 طيلة فترة الدراسة، إلا أنه لا يساهم هذا القطاع في نمو الاقتصاد، قطاع ينمو نتيجة ارتفاع الإنتاج المحلي (الصناعة، الفلاحة) وإنما يرجع ذلك بالدرجة الأولى زيادة التبادلات التجارية، خاصة الخارجية نتيجة زيادة صادرات المحروقات وشروع الدولة في انتهاج سياسة إنفاقية واسعة مساهما في رفع الواردات بشكل لم تعرفه الجزائر من قبل لتلبية الطلب الكلي الداخلي في قطاع البناء والمنشآت الكبرى التي باشرتها الدولة في فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001.

حيث انتقلت الواردات الجزائرية من 9،17 مليار دولار سنة 2000 إلى 50،38 مليار دولار سنة 2012،[22] ما يعكس تراجع إنتاج قطاعات التبادل التجاري (الصناعة، الفلاحة) لتلبية حاجيات الطلب الكلي للاقتصاد الجزائري في ظل إنشاء مشاريع خصص لها مبالغ ضخمة في هذه الفترة (2000-2012)، و هو ما يعارض أهداف السياسة الكنزية.

كذلك نجد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 ضئيلة جدا لا تتعدى نسبة 8،25 كمتوسط مساهمته في الناتج الداخلي الخام، في حين لم يتعدى القطاع الصناعي نسبة 6% كمتوسط فترة الدراسة[23].

[22] تقرير المديرية العامة للجمارك لسنة 2013، على الموقع الرسمي www.douane.gov.dz

[23] نفس المرجع.

هذا ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري تعرض لأعراض المرض الهولندي و هو تراجع قطاعات التبادل التجاري في المقابل ازدهار قطاعات خارج التبادل التجاري، كنتيجة لزيادة المداخل الريعية (البترول و الغاز) وتوجه الدولة للإنفاق العمومي خاصة في قطاع المحروقات والأشغال العمومية نتيجة زيادة استثمار الدولة لهذه القطاعات مقابل إهمال القطاعات المنتجة (الصناعة و الفلاحة) والتوجه نحو الإستراد.

ثانيا: المظاهر الريعية في الشأن الاجتماعي: (2000-2012).

حملت السياسة الكنزية في شقها الاجتماعي ضرورة توجه الدولة بالتكفل بالشؤون الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة والطبقات الهشة، كهدف لرفع معدلات الاستهلاك وزيادة الإنتاج في الحيات الاقتصادية، وهو ما عملت به الجزائر في ظل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجانب الاجتماعي حيث استهدفت جملة من الفئات والقطاعات غير أنها وصفت من قبل الخبراء والباحثين أنها سياسات اجتماعية تفتقر لمبدأ العدالة الاجتماعية.

1- **التحويلات الاجتماعية:**

قدرت التحويلات الاجتماعية للدولة بمعدل سنوي قدره 18% خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2012 وذلك بعدما تضاعفت بأكثر من أربعة مرات مقارنة بما كانت عليه سنة 1999، يعود ذلك إلى زيادة تكلفة الدولة لدعمها أغلب مواد الاستهلاك الأساسية، الطاقة، السكن، من خلال أجهزة الحماية الاجتماعية وكذا تطبيق إصلاحات فيما يتعلق بالأسعار، حيث سجلت إعانات المقدمة للأسعار ارتفاعا هائلا خاصة في ظل برنامج التكميل(2005-2009) حيث قدرت بنسبة 491% في عام 2008 .

وصلت تكلفة الحكومة المخصصة للتحويلات الاجتماعية بحجة محاربة الفوارق الاجتماعية ما قيمته 156 مليار دولار في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013، في حين انتقد FMI سياسة الدعم التي إنتهجتها الجزائر، وقال أن الجزائر تدعم الأسعار النهائية عند الاستهلاك، على عكس الدول التي تقوم بدعم عملية الإنتاج أو تقديم دعم على شكل تحويل مبلغ لحساب الفقير مباشرة،كما أضاف إلى أن 80% من الدعم الحكومي يستفيد منه الأغنياء، فيما لا تتعدى الحصة التي تصل إلى الطبقة الفقيرة والمعوزة 20% فقط من إجمال نسبة الدعم.[24]

كما تجد الإشارة حسب التقرير الدولي لصندوق النقد الدولي FMI ، إلى أن قيمة التحويلات الاجتماعية وصل ما قيمته10.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010، و 9% سنة 2012، ، حيث تم تسجيل ما قيمته 2.48 مليار دولار مخصصة لدعم المواد الاستهلاكية (الحليب، السكر، الحبوب، والزيت)،

[24] آمال مهيس، سياسة الدعم إستهلكت 156 مليار دولار خلال 13 سنة، اليومية الإخبارية "المقام" El MAKAM نقلا الصفحة الرسمية يوم 2013/12/14.

وما نسبته 831 مليون دولار لدعم الكهرباء، الماء، والغاز، و3.17 مليار دولار لدعم السكن، و3.3 مليار دولار لدعم الصحة.[25]

وقد شدد الخبير الاقتصادي لدى البنك الدولي "محمد حميدوش" على ضرورة التمييز بين الدعم الموجه للأسر، والموجه للمؤسسات الاقتصادية، ولفت إلى ضعف الإطار الذي تعتمده الحكومة في العمل الموجه للأسر، حيث تعتمد على مبدأ تحديد الأسعار المتعلقة بالسلع المعينة بالدعم عن طريق التقنين وتسقيف الأسعار، وهذا في نظره يثقل ميزانية الدولة من خلال تحملها الفوارق بين السعر الحقيقي والمدعم، ويتفق مع ما سجله صندوق النقد الدولي في تقريره حينما انتقد الآليات التي تعتمدها الدولة بعدم تحديد المستفيدين، حيث أشار إلى دعم الخبز في الجزائر الذي يقدر سعره ب 7 دنانير، في حين قد يصل سعره الحقيقي إلى 40 دج، وهو بذلك دعم لكل الطبقات (الفقير والغني) الاجتماعية تستفيد من نفس الدعم، والأمر نفسه بالنسبة لدعم السكن أو التعليم وغيرها، كما أشار إلى أن سياسة دعم الوقود خلقت خللا في سعر المادة بين الجزائر ودول الجوار (المغرب، تونس) مما نتج عنه ظاهرة تهريب الوقود على مستوى الحدود الجزائرية.[26]

وعليه، فإن موضوع التحويلات الاجتماعية يفتقر لأدنى عقلانية اجتماعية اقتصادية، فهي بذلك تعبير لمظهر الدولة الريعية في جانبها الاجتماعي ، فالتحويلات الاجتماعية في الجزائر تأخذ صورة الآلية الاجتماعية لشراء السلم واستقرار النظام القائم بضخ العائدات الريعية وتدويرها على شكل حلقات توزيعية مغذية لاستمرارية النظام الريعي في الجزائر.

2- سياسة التشغيل:

لقد ارتبطت سياسات التشغيل مباشرة بواقع المناخ الريعي أصطلح عليها بالبطالة المقنعة، نتيجة لظرفية الشغل من جهة وارتباطها بالدخل الريعي للدولة في مرحلة ارتفاع العائدات الريعية وتوسيع الإنفاق العمومي. استمرت سياسة التوزيع للدولة في مجال سياسة التشغيل بتطبيق جملة من آليات تفتقد للفعالية والعقلانية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم الآليات التي اتخذتها الحكومة نجد: [27]

- مواصلة تخصيص مبالغ ضخمة لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على وكالات وطنية متعددة، غير أن أغلب الشباب يستثمر في القطاعات الغير منتجة للثروة.

- تبني سياسة دعم الإدماج المهني سنة 2008 الذي يهدف إلى إدماج الشباب طالبي العمل لأول مرة (خروج التعليم العالي، التكوين المهني وبلا تكوين) .

---

[25] حفيظ صواليلي، صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، جريدة الخبر نقلا عن الصفحة الرسمية للجريدة، يوم 2014/07/14.

[26] تقرير صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لمراجعة سياسات الدعم، قناة الجزائر، الصفحة الرسمية 2014/07/17.

[27] أم الخير نعيمي، السلم الإجتماعي وأزمة الدولة الريعية، حالة الجزائر، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 60-62.

- تبني سياسة عقود ما قبل التشغيل أو ما يطلق عليه منحة إدماج حاملي الشهادات وهو برنامج يخص مكافحة بطالة حاملي شهادات التعليم العالي، وخرجي معاهد التكوين، غير أن نسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، فما يقارب 90 % من المستفيدين بعد انقضاء مدة العقد يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل ضمن فئة العاطلين والباحثين عن العمل، كذلك تمركزهم في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

- فتح المجال للتوظيف في المجال العمومي خاصة بعد سنة 2008 أمام تزايد المداخل الريعية للدولة وفتح مناصب مالية كثيرة جديدة في قطاعات التربية والتعليم، العدالة والتكوين، فلقد استفاد ما يقارب 400 ألف شخص خلال الفترة الممتدة من 2008–2010 من مناصب في القطاع العمومي، وهو ما رفع من مجموع موظفي الوظيفة العمومية من 2،98 مليون موظف نهاية 2007 إلى 3،36 مليون موظف سنة 2010.

من خلال هذه الأرقام توضح مدى هشاشة سياسة التشغيل في الجزائر، فهي سياسة شعبوية للنظام القائم على توزيع الريع وتغيب فيه معاير الاجتماعية والاقتصادية، فهي سياسة تربط مباشرة بقدرة النظام على ضخ العائدات الريعية لتشغيل الجمهور بطرق كثيرة ،كما أن قطاع ا المحروقات الذي يساهم بحصة الأسد في الناتج الداخلي الخام لا يشغل سوى 3 % من مجموع القوة العاملة.

خاتمة

نستنتج في الأخير، أن السياسات العامة في الجزائر رهينة بسعر المحروقات على مستوى الأسواق الدولية، فما توصنا إليه في هذه الدراسة هو الارتباط الواسع للإنفاق العمومي و السياسة التنموية بالعائدات الريعية النفطية للجزائر، إذ شرعت الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة بانتهاج سياسة اتفاقية توسعية كهدف لرفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص الخانقة التي عرفتها الجزائر منذ مع مطلع التسعينيات، جراء الأزمة المالية لسنة 1986 من جهة، و كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي ومخلفات الوضع الأمني والسياسي في تلك الفترة.

لم يكن تحسن الوضع المالي للجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي نتيجة تحسن الوضع الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، بل كان نتيجة لارتفاع العائدات الريعية للحكومة ومباشرتها في توزيع بأشكال متعددة، حيث يعتبر الهدف الخفي هو كراء السلم الاجتماعي و الحفاظ على مشروعية النظام السياسي القائم على ضخ مبالغ ريعية، فكان الاقتصاد الجزائري –ولا يزال– مريضا في هيكله، الشيء الذي أدى إلى وصف السياسات العامة للحكومة بسياسات لاعقلانية و متناقضة في رسمها، و في تنفيذها, و ي النتائج المتحصل عليها.

المراجع:

باللغة العربية:

1) الجاني عدنان، الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2016.
2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية، الجزائر، 2000.
3) تقرير المديرية العامة للجمارك لسنة 2013، على الموقع الرسمي www.douanne.gov.dz
4) زايد السعدي صبري، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، دار المدى للثقافة و النشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2009.
5) تقارير بنك الجزائر، لسنوات 2003، 2006، 2008، 2011، 2013.
6) صواليلي حفيظ، صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، جريدة الخبر، الصادرة في 2014/07/14.
7) قناة الجزائر، تقرير صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لمراجعة سياسات الدعم، الصفحة الرسمية، بتاريخ 2014/07/07.
8) غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا،(دون مصدر يذكر).
9) عز العرب محمد، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد العشر، بغداد، 2010.
10) مهيس آمال، سياسة الدعم استهلكت 156 مليار دولار خلال 13 سنة، اليومية الإخبارية المقام، الصادرة يوم 2013/12/14.
11) نعيمي أم الخير، السلم الاجتماعي و أزمة الدولة الريعية–حالة الجزائر، مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة، 2016.
12) ياسر صالح، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في العراق، ورقة سياسات مؤسسة فرد ريش ابيرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، 2013.

باللغة الأجنبية:

1) LAMIRI Abdelhak, la décinnie de la dernière chance ; emrgence ou déchéance de l'économie algérienne ? chihab édition, Algérie, 2013.
2) GUIGOU J.L, la rente foncière ; les théories et leurs évolutions depuis 1650, Economica, Paris, 1982.
3) TALAHIT Fatiha, la rente et l'Etat rentier recouvre-ils la réalité de l'Algérie d'aujourd'huit ? Tiers Monde 210, 2012/2.